

Distr.: General
20 November 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

البند ١٢٣ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

توافر وثائق الهيئات التداولية بشكل إلكتروني باللغات الرسمية الست في وقت واحد في موقع الأمم المتحدة على الإنترنت
تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير وفقاً للفقرة ٣١٤ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق بشأن أعمال دورتها الحادية والأربعين^(١) التي أوصت فيها اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً عن توافر وثائق الهيئات التداولية بشكل إلكتروني باللغات الرسمية الست في وقت واحد في موقع الأمم المتحدة على الإنترنت.

ثانياً - نظام الوثائق الرسمية

٢ - ظلت الأمانة منكبّة على إعادة تصميم نظام القرص الضوئي (ODS). وقد تحقق قدر كبير من التقدم في هذا المنحى، ويرد في تقرير الأمين العام المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (A/56/120/Rev.1)، ملخص للوضع الراهن للنظام الجديد الذي أصبح يسمى "نظام الوثائق الرسمية" (ODS). ويقوم النظام الجديد برمته على شبكة الإنترنت، ويستخدم التكنولوجيا الشائعة في هذا المجال كبرنامجي النوافذ ٢٠٠٠ (Windows 2000)، ومذكرات لوتس (Lotus Notes)، وخدمة معلومات الإنترنت من طراز ميكروسوفت والوسائط المغنطيسية. وبذلك، يكون النظام الجديد أداة استراتيجية في حوزة المنظمة حيث سيستخدم كنظام لإيداع واستعلام وثائق الأمم المتحدة الرسمية بلغاتها الرسمية الست.

٣ - وفي كل يوم من أيام العمل، تعد إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات قائمة يومية بالوثائق وتتيحها لتوزيعها في الصباح الباكر. وتبين القائمة اليومية جميع وثائق الهيئات التداولية والنسخ المتاحة منها على ورق بلغات عمل رسمية. وبحلول الساعة التاسعة من صباح هذا اليوم، تكون جميع تلك الوثائق قد أتيحت أيضا بلغاتها المحددة في القائمة اليومية، بشكلها الإلكتروني في نظام الوثائق الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أي وثائق بأي لغة من اللغات الرسمية، يصدرها قسم توزيع الوثائق في الإدارة في الساعة السابعة من صباح أي يوم من أيام العمل، تتاح في نظام الوثائق الرسمية في الساعة التاسعة من صباح نفس اليوم. كما أن أي وثائق عاجلة بأي لغة من لغات العمل الرسمية يصدرها القسم، يمكن إتاحتها في نفس الوقت على نظام الوثائق الرسمية إذا ارتأت إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات ضرورة لذلك. وقد تعززت هذه الممارسة في النظام الجديد.

٤ - وقد دأبت إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات منذ فترة، على إصدار وثائق الهيئات التداولية على ورق بجميع اللغات الرسمية الست في وقت واحد. وعليه، تتاح نفس الوثيقة في نظام الوثائق الرسمية بجميع اللغات الرسمية الست، وفقا للممارسة المتبعة حاليا المبينة في الفقرة ٣ أعلاه.

٥ - وعلى النحو المحمل في تقرير الأمين العام المذكور أعلاه (A/56/120/Rev.1)، يعكف مكتب خدمات الدعم المركزية على تطوير خاصية التشغيل الكامل متعدد اللغات، بما في ذلك إمكانيات البحث فيه، في خطوة تدخل بمشروع نظام الوثائق الرسمية الجديد في مرحلته الثانية، ومن المزمع الانتهاء منها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وبإنجاز هذه المرحلة، يصبح بإمكان مستعملي هذا النظام أن يختاروا من الصفحة الافتتاحية للنظام، اللغة الأساسية التي يريدونها من بين لغات العمل الرسمية الست، ليتسنى لهم البحث عن الوثائق بنسختها في تلك اللغة. وبعد اختيار الوثيقة المطلوبة، يمكن للمستعمل أن يعرضها بأي لغة من اللغات الرسمية الست. وبذلك يصبح نظام الوثائق الرسمية نظاما متعدد اللغات تماما قادرا على عرض الوثائق باللغات الرسمية الست.

٦ - وتسترشد السياسة المتبعة حاليا للوصول إلى نظام الوثائق الرسمية بقرار الجمعية العامة ٢١١/٥١ واو المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، بشأن خطة المؤتمرات. وفي ذلك القرار، شجعت الجمعية العامة الأمين العام على وضع سياسة عامة لمواصلة توسيع حجم نظام القرص الضوئي، بما في ذلك اتخاذ الترتيبات لتوفير خدمات النظام لأي طرف مهتم به مقابل رسم خدمة، على أن يستمر توفير فرص وصول البعثات الدائمة والبعثات المراقبة، وغير ذلك من المكاتب الحكومية التابعة للدول الأعضاء وجميع موظفي الأمانة العامة، إلى النظام دون

رسوم. وعملا بهذا القرار، أصدر الأمين العام تقريرا عنوانه "الوصول إلى نظام القرص الضوئي" (A/52/803) صاغ فيه السياسة العامة المتعلقة بالوصول إلى نظام القرص الضوئي.

ثالثا - عرض الوثائق في موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت

٧ - تتاح إمكانية الوصول إلى موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت (www.un.org) للجمهور مجانا. وهو أداة قيمة إلى أبعد الحدود في التعريف بمختلف أنشطة المنظمة. وبالرغم من أن إدارة الإعلام هي التي تدير مجمل محتويات موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت من المعلومات، فإن معظم الإدارات تتولى بنفسها مسؤولية تقديم وصيانة المحتويات الخاصة بها. وتتيح إدارة الإعلام على الموقع بعضا من وثائق الهيئات التداولية مستعينة في ذلك بنظام الوثائق الرسمية كمصدر رئيسي لتلك الوثائق. ويرد فيما يلي سرد موجز للممارسة المعمول بها حاليا في عرض هذه الوثائق في موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت.

٨ - أنشئت في عام ١٩٩٨ صفحة مركز الوثائق على موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت (www.un.org/documents)، استجابة لطلبات عدة جماعات من المستعملين، من بينها منظمات غير حكومية وجهات أكاديمية وعموم الجمهور، لزيادة فرص الحصول على وثائق الأمم المتحدة. وأصبحت صفحة مركز الوثائق مكانا محوريا على موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت للوثائق الصادرة من الهيئات التداولية للأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. وتشمل الوثائق المتاحة باللغة الانكليزية ما يلي:

الجمعية العامة: جميع وثائق الدورة للدورتين الخامسة والخمسين والسادسة والخمسين وقرارات الدورات من الثانية والثلاثين إلى السادسة والخمسين ووثائق مختارة من الدورات الاستثنائية من التاسعة عشرة إلى السابعة والعشرين؛

مجلس الأمن: القرارات: من عام ١٩٤٦ إلى عام ٢٠٠١، والبيانات الرئاسية: من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠١؛

الرسائل المتبادلة بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن: من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠١،

تقارير الأمين العام: من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠١،

تقارير البعثات: من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠١،

قرارات لجان الجزاءات: من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠١،

التقارير: من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠١،

مذكرات رئيس مجلس الأمن: من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠١ ووثائق مختارة أخرى حسب الضرورة؛

المجلس الاقتصادي والاجتماعي جميع وثائق السنة الحالية،

القرارات: من عام ١٩٨٢ إلى عام ٢٠٠١،

المقررات: من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠١، ومقررات الهيئات الفرعية في عام ١٩٩٤، ومختارات من وثائقها،

الأمانة العامة: التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة: لعام ١٩٩٢ والأعوام من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠.

٩ - وتتبع نسخ موقع الأمم المتحدة على شبكة الانترنت بلغات الأمم المتحدة الرسمية الخمس الأخرى نفس شكل النسخة الانكليزية وفتات الوثائق، ولكنها تختلف عنها من حيث حجم التغطية. ولا تتاح بجميع اللغات كل وثائق هذه السنوات. ثم إن وثائق هيئات الأمم المتحدة التداولية، تعرض حسب الحاجة إليها لمؤتمرات الأمم المتحدة ومناسباتها. وقد طلب مستعملون يبحثون عن معلومات حديثة ومواد بحثية أساسية، مرارا وتكرارا عرض كل من وثائق السنة الجارية ووثائق السنوات الماضية.

١٠ - ويجري اختيار الوثائق المعروضة وفقا للاحتياجات المتعلقة بموضوع معين أو استجابة لطلب من مكتب فني، أو وفقا لأهمية الوثيقة، حسبما يتضح ذلك من الأنشطة الإعلامية التي ترافق إصدارها. وتعرض معظم الوثائق في شكل وثيقة محمولة (pdf) ويحول بعضها إلى شكل لغة HTML إذا أصبح حجم الملف المعروض في شكل الوثيقة المحمولة ضخما جدا.

رابعاً - الحل المقترح

١١ - نظام الوثائق الرسمية يستعين كلياً، كما ذكر أعلاه، بشبكة الإنترنت لإيداع واستعلام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة باللغات الرسمية الست، وسيحقق بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ الامتثال الكامل لمطلب تعدد اللغات بتشغيله باللغات الرسمية الست، كما هو مخطط. والنظام مفتوح لعموم الجمهور نظير اشتراك، في حين أن موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت مفتوح للجمهور مجاناً. ويتضمن موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت طائفة كبيرة من المعلومات بشأن أنشطة الأمم المتحدة، من بينها بعض وثائق هيئاتها التداولية.

١٢ - ويعرض في الوقت الحاضر بعض وثائق الهيئات التداولية في موقع الأمم المتحدة على الشبكة وذلك بصورة رئيسية لأن نظام الوثائق الرسمية يخضع لقيود تحد من فرص وصول الجمهور إليه. ولتلبية طلبات الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والجمهور العام، عرضت بعض وثائق الهيئات التداولية على موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، كتدبير مؤقت ريثما يصبح بإمكان الجمهور الوصول إلى نظام الوثائق الرسمية مجاناً. ولذا، فإن وثائق الهيئات التداولية المعروضة على موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، محدودة جداً من حيث المواد التي تغطيها واللغات الرسمية المترجمة إليها.

١٣ - ولكفالة توفير وثائق الهيئات التداولية باللغات الرسمية الست في وقت واحد في موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، من العملي للغاية إتاحة نظام الوثائق الرسمية للجمهور مجاناً، بدلاً من تحسين موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت لهذا الغرض، لأن هذا الموقع لم يصمم ليكون نظاماً لإيداع وثائق المنظمة.

١٤ - وبالإضافة إلى ذلك، أعربت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من قبل عن رأيها في الفقرة ١٢ من تقريرها المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (A/56/475)، التي ورد فيها أن اللجنة "ترحب بالتقدم المحرز في إعادة تصميم نظام القرص الضوئي وتشجع الأمانة العامة على مواصلة العمل من أجل إتاحة إمكانية الوصول إلى النظام مجاناً ودون قيود، أمام جميع المنظمات غير الحكومية المعتمدة". وكما تمضي الأمانة العامة قدماً في إنجاز هذا العمل على نحو تراعى فيه هذه الشواغل وهذا الرأي، سيتعين تنقيح الترتيب المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢١١/٥١ واو، بشأن السياسة العامة التي تنظم الوصول إلى نظام الوثائق الرسمية (ODS) (انظر الفقرة ٦).

١٥ - وعندما ينفذ القرار المذكور آنفاً بشأن السياسة العامة في هذا الشأن وتثبت قدرة الهياكل الأساسية لنظام الوثائق الرسمية على توفير إمكانية الوصول إليه أمام الجميع دون قيد، سيتسنى عندئذ تعديل موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت بما يمكن من الانتقال منه مباشرة عبر وصلة سريعة للاطلاع على وثائق الهيئات التداولية في نظام الوثائق الرسمية، بدلاً من اتباع الممارسة الحالية المتمثلة في نسخ هذه الوثائق إلى موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت. وبذلك تصبح الوثائق المعروضة في موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، متاحة باللغات الرسمية الست في وقت واحد.

١٦ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعميم الإداري ST/AI/2001/5 المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠١، المتعلق بإصدارات الأمم المتحدة على الإنترنت، الذي ينص على المبادئ التوجيهية بشأن عرض وثائق الأمم المتحدة وموادها، وشروط استخدامها، والتحفظات بشأن

استنساخ الوثائق الرسمية، سيتعين تنقيحه ليتطلب من جميع المكاتب المقدمة لمواد تعرض على الإنترنت أن تزيل أي نسخ قد تكون عرضتها، وأن توفر بدلا من ذلك وصلات سريعة للوثائق الفعلية في نظام الوثائق الرسمية. وسيعزز هذا ضمان دقة ووضوح وثائق الهيئات التداولية المعروضة في موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، فيما يتصل بالنسخ الرسمية من الوثائق المخزونة في نظام الوثائق الرسمية.

خامسا - الخلاصة

١٧ - ستواصل الأمانة العامة رصد وتحسين نظام الوثائق الرسمية لكفالة توافر القدرة الكافية بما يتفق مع الحجم المتوقع بعد فتح باب وصول الجمهور إلى نظام الوثائق الرسمية. وعندما يفتح باب الوصول مجانا إلى نظام الوثائق الرسمية أمام الجمهور، سيصبح بإمكان موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، عرض وثائق الهيئات التداولية باللغات الرسمية الست في وقت واحد، وذلك بالوصل السريع المباشر بالوثائق بنظام الوثائق الرسمية.

١٨ - بيد أنه لا يعرف في الوقت الحاضر مدى الأثر الذي سيجتريه في أداء نظام الوثائق الرسمية نتيجة خاصية دعمه الكامل لتعدد اللغات، المتوقع أن تدخل حيز التشغيل الكامل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ولذا، تعتزم الأمانة العامة أن تنظر، بعد الرصد الدقيق لتأثيرها خلال عام ٢٠٠٢، فيما إن كان من المجدي فتح باب الوصول مجانا إلى نظام الوثائق الرسمية في أواخر عام ٢٠٠٢، عندما تعرض على الدول الأطراف خيارات بغية تنقيح سياسة الاشتراك في النظام المتبعة حاليا والتي تسترشد بقرار الجمعية العامة ٢١١/٥١ واو (انظر الفقرة ٦)، بما في ذلك آثارها المالية.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ١٦ (A/56/16).